أمينها العامان فيما يتعلق بالتعاون في عملية السلم في أمريكا الوسطى ،

واقتناعاً منها بضرورة استخدام الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة بطريقة أكثر فعالية وتنسيقاً من أجل تعزيز الأهداف المشتركة للمنظمتين ،

١ ـ تدعو الأمين العام إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز وتوسيع التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، لزيادة قدرة المنظمتين على تحقيق أهدافهما المشتركة ؛

٢ ـ تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم ، بتنسيق وثيق مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، بتشجيع عقد اجتماعات بين ممثلي المنظمتين بهدف إجراء مشاورات بشأن السياسات والمشاريع والتدابير والإجراءات التي من شأنها تيسير التعاون بينهما وتوسيع نطاقه ؛

٣ ـ تحث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على ما يلي :

(أ) أن تتعاون مع الأمين العام في تقديم ومتابعة الاقتراحات الرامية إلى تكثيف وتوسيع التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ووكالاتها المتخصصة في جميع المجالات ؛

(ب) أن تشرع في إجراء مشاورات مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج ذات الصلة المسؤولة ، في منظمة الدول الأمريكية ، عن مشاريع التنمية بغية التعاون معها في تحقيق أهدافها ، مع متابعة هذه المشاورات وزيادتها ؛

٤ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ؛

٥ ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون « التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية » .

الجلسة العامة ٥١
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧

١٢/٤٢ ـ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها أن الاتفاقية المُنشئة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، والتي وقعت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، قد أقامت هيئة دائمة للتعاون الأقاليمي وللتشاور والتنسيق فيما بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ،

وإذ ترى أنه ، وفقاً للاتفاقية ، يضطلع بأنشطة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بما يتمشى مع مبادىء تتوازى مع مبادىء الأمم المتحدة ، مثل مبدأ تساوي الدول وسيادتها واستقلالها ، والتضامن ، وعدم التدخل ، واحترام النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اختارتها الدول بمحض إرادتها ،

وإذ تشير إلى أنه ، وفقاً للاتفاقية ، تجري أنشطة التعاون والتشاور والتنسيق ، التي تلقى تشجيع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، من منطلق الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والواردين في قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ٣/٣٥ المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، الذي منحت فيه مركز المراقب للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الجمعية العامة ، وأن عدداً من هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة يشترك ، على نفس الأساس ، في مجلس أمريكا اللاتينية ، وهو الجهاز الأعلى للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن الأمين العام للأمم المتحدة يمثله في دورات مجلس أمريكا اللاتينية ممثل خاص ،

وإذ تضع في اعتبارها أن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد دخلت في اتفاقات ، أو اتفاقات تفاهم بشأن الاضطلاع بالتعاون مع هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة العمل الدولية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ،

وإذ تدرك ضرورة تعزيز وتوسيع التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، بوصفها محفلاً إقليمياً لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وبين الأمم المتحدة ، وأن من المستصوب أن تقيم الهيئتان اتصالاً دائماً ، مع مواصلة إجراء

المشاورات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك ، وتبادل المعلومات بين أمانتيهما ، وزيادة تعاونهما في مختلف المجالات ،

وإذ تحيط علماً بالبلاغ الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمجلس أمريكا اللاتينية ، الذي اتفق فيه على إجراء حوار سنوي ، على مستوى وزراء العلاقات الخارجية ، قبل الدورات العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، من أجل دراسة الحالة الدولية وأصدائها على المنطقة ، بالإضافة إلى الإجراءات الرامية إلى تعزيز وحدة أمريكا اللاتينية ،

وإذ تشير إلى تلك المواد من ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع أنشطة التعاون الإقليمي بهدف تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ،

١ ـ **تعترف مع الارتياح** بالجهود التي تبذلها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من أجل تشجيع التعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، والتشاور بشأن مواقفها وتنسيق هذه المواقف ، فضلاً عن تنشيط تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ؛

٢ ـ **تقرر** تعزيز وتوسيع التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من خلال اتصال دائم يتيح إجراء مشاورات مستمرة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك ، وتبادل المعلومات بين أمانتيهما ، وزيادة التعاون ، بهدف تحسين قدرة المنظمتين على تحقيق أهدافهما وغاياتهما ؛

٣ ـ **تؤكد** أهمية التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد بما يتمشى مع القرارات والمقررات ذات الصلة التي تعتمدها الجمعية العامة ومجلس أمريكا اللاتينية ؛

٤ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتعزيز وتوسيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ؛

٥ ـ **تحث** الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على الاستمرار في تكثيف تعاونها في أنشطة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ؛

٦ ـ **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والأربعين ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن تطور التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

الجلسة العامة ٥١
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧

٤٢/١٣ ـ منجزات السنة الدولية للسلم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٧/١٦ المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، و٣٨/٥٦ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، و٣٩/١٠ المؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، و٤٠/٣ المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، و٤٠/١٠ المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، و٤١/٩ المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ بشأن السنة الدولية للسلم ،

وإذ تشير أيضاً إلى أن إعلان السنة الدولية للسلم بموجب قرارها ٤٠/٣ شكّل حدثاً هاماً في الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ أن إعلان السنة الدولية للسلم قد أثار استجابة حماسية من جانب المجتمع الدولي ، وأنه يعطي دفعة لزيادة التعاون الدولي في سبيل إقرار السلم ،

وإذ ترى أن إعلان وبرنامج السنة الدولية للسلم ، وكذلك الجهود والأنشطة العديدة التي نتجت عنهما داخل منظومة الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي ، قدمت مساهمة ملموسة وكبيرة في التفاهم والحوار بين الأمم والشعوب وفي الجهود اللازمة لبلوغ هدف إقرار سلم حقيقي ،

وإذ تشير إلى أن برنامج السنة الدولية للسلم أريد به بالدرجة الأولى تعزيز الأنشطة الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى العمل ، بصورة مطردة ، على زيادة تفهم ودعم أعمال الأمم المتحدة ،

وإذ تدرك أن أهداف السنة الدولية للسلم تسهم في تنشيط التدابير الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي ، وفي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وفي تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها أداة للسلم ،

١ ـ **تحيط علماً مع التقدير** بتقرير الأمين العام[٢٩] عن تنفيذ برنامج السنة الدولية للسلم ؛

٢ ـ **تؤكد** أن السلم هو عنصر رئيسي من عناصر وجود البشرية ، وأن تعزيزه يمثل أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة ، وأن إقراره هو الغاية المشتركة لشعوب العالم أجمع ؛

٣ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام ولأمانة السنة الدولية للسلم على ما قاما به من أنشطة رامية إلى تنفيذ برنامج السنة الدولية للسلم ، وكذلك على التقدير الذي أولاه الأمين العام

---

(٢٩) A/42/487 و Corr. 2 و Add. 1 .